

مشروع عقد إصلاح أجهزة التكييف

انه فى يوم / الموافق / / 2012م
فيما بين كل من :-

1. الغرفة التجارية للقاهرة – ومقرها 4 ميدان الفلكى القاهرة – ويمثلها فى التوقيع على هذا العقد: السيد الأستاذ/
بصفته رئيس مجلس إدارة الغرفة
(طرف أول)

2. شركة/ مؤسسة:
ومقرها:
ويمثلها فى التوقيع على هذا العقد السيد/
بصفته:
(طرف ثانى)

تمهيد

• بناءً على الممارسة المحدودة التى طرحها الطرف الأول بشأن أعمال إصلاح أجهزة التكييف المركزى بالغرفة وجميع الأنظمة الملحقة بها، وما أوصت به لجنة الممارسة بجلستها المنعقدة يوم/ الموافق / / 2010م من قبول السعر المقدم من الطرف الثانى بمبلغ/ جنيهاً (فقط) (ش.ض.م. عن عملية إصلاح أجهزة التكييف المركزى بالغرفة وجميع الأنظمة الملحقة بها لمطابقة عطاءه للشروط والمواصفات الفنية ولكونه أقل الأسعار وموافقة السلطة المختصة على تلك التوصية وتعتبر مستندات الممارسة والبت فيها جزء لا يتجزأ من هذا العقد فيما لا يتعارض مع نصوصه.

• وقد أقر الطرفان بأهليتهما وصفتيهما وأتفقا على الآتى:

البند الأول:

- يعتبر التمهيد السابق ومحاضر لجنة الممارسة المشار إليها وكراسة الشروط والمواصفات الفنية للعملية والعطاء المقدم من الطرف الثانى وكافة المكاتبات المتبادلة بين الطرفين جزء لا يتجزأ من أحكام هذا العقد.

البند الثانى:

- يلتزم الطرف الثانى بالقيام بأعمال الإصلاح اللازمة لأجهزة التكييف المركزى بمبنى الغرفة التجارية التى تعمل حالياً أو التى سيتم إستكمالها طبقاً للأعمال المطلوبة والواردة بكراسة الشروط والمواصفات.

البند الثالث:

- يقر الطرف الثانى بأنه عاين هذه الأجهزة المعاينة التامة النافية للجهالة.

البند الرابع:

- يلتزم الطرف الأول بسداد قيمة اعمال الاصلاح محل هذا العقد فاتورة تقدم من الطرف الثانى الي الطرف الاول.

البند الخامس:

- لا يحق للطرف الثانى المطالبة بأي مبالغ اضافية عن المبلغ المذكور بصدر العقد نتيجة لزيادة الاسعار خلال مدة العقد بخلاف الزيادة التى تنتج عن صدور قرارات سيادية من الدولة.

- البند السادس:

قام الطرف الثاني بإيداع خزينة الطرف الأول مبلغ/ جنيهاً فقط (وهو قيمة التامين النهائي المستحق بواقع 5% من القيمة الاجمالية للعقد ولا يرد للطرف الثاني الا بعد انتهاء التعاقد.

- البند السابع:

أعمال الإصلاح محل هذا العقد تشمل الآتي:

- 1- في حالة وجود أعطال يتم إصلاحها خلال 48 ساعة تبدأ من تاريخ الإبلاغ ماعدا الأعطال الجسيمة يتم الإتفاق على موعد إصلاحها.
- 2- الإلتزام التام بجميع ما ورد بكراسة الشروط والمواصفات لعملية اصلاح أجهزة التكييف المركزي بالغرفة.

- البند الثامن:

جميع ما يلزم الإصلاح وتغيير السيور والزيوت وغاز الفريون وقطع الغيار والجوانات والكيمابويات يتم توريدها عن طريق الطرف الثاني على أن يتحمل قيمتها الطرف الأول بموجب فواتير مقدمة من الطرف الثاني، وفي حالة تركيب قطع غيار مستوردة من الخارج يلتزم الطرف الثاني بتقديم الفاتورة والمستندات الدالة علي سداد كافة الضرائب والرسوم الجمركية المستحقة عليها، ويتحمل الطرف الأول قيمة استهلاك المياه والكهرباء اللازمة لأعمال الصيانة.

- البند التاسع:

يلتزم الطرف الثاني بمراعاة واتباع جميع القوانين واللوائح الحكومية والمحلية ذات الصلة بموضوع تنفيذ التعاقد فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا العقد ، ويعتبر وحده المسئول مدنياً وجنائياً عن أية مخالفات ترتكب أثناء تنفيذ إلتزاماته الناشئة عن هذا العقد ، كما يكون الطرف الثاني مسئولاً عن سلامة عماله والغير وكذا مبني الغرفة وممتلكاتها من الأضرار التي قد تحدث بسبب تنفيذه لالتزاماته ، كما يكون مسئولاً ايضاً عن حفظ النظام بمبني الغرفة وتنفيذ أو أمر الطرف الأول بإبعاد كل من يهمل أو يخل بالنظام أو يرفض تنفيذ التعليمات.

- البند العاشر:

إذا تأخر الطرف الثاني عن تنفيذ الأعمال المسندة إليه طبقاً لما ورد بكراسة الشروط والمواصفات الفنية كلها أو جزء منها بوقع الطرف الأول على الطرف الثاني الجزاءات المنصوص عليها في المواد 23 من قانون المناقصات والمزايدات (89) لسنة 1998 (المواد 83 ، 84 من لائحته التنفيذية).

- البند الحادي عشر:

يقر الطرف الثاني أن لديه الإمكانيات الفنية من آلات وأجهزة ومعدات وعمالة ماهرة قادرة على تنفيذ الأعمال المنفق عليها على أعلى مستوى فني طبقاً لكراسة الشروط والمواصفات الفنية للعملية.

- البند الثاني عشر:
يلتزم الطرف الثاني بالمحافظة على سلامة ممتلكات ومنشآت الطرف الأول أثناء القيام بتنفيذ الأعمال محل هذا العقد وإذا تسبب في إتلاف أي شيء يلزم بإعادة الحال إلى ما كان عليه وإلا سيقوم الطرف الأول بإصلاح التلفيات على حسابه خصماً من تأمينه أو مستحقاته لديه مع تحميله المصاريف الإدارية اللازمة.
- البند الثالث عشر:
تسري أحكام قانون المناقصات والمزايدات رقم (89) لسنة 1998 ولائحته التنفيذية وتعديلاتها على هذا العقد.
- البند الرابع عشر:
تختص محاكم مجلس الدولة بنظر كافة المنازعات التي قد تنشأ من جراء تنفيذ أو تفسير هذا العقد.
- البند الخامس عشر:
يلتزم الطرف الثاني بمباشرة العمل والإشراف عليه بنفسه ولا يجوز له أن يتنازل للغير عن الأعمال محل هذا العقد كلياً أو جزئياً وفي حالة مخالفة ذلك اعتبر العقد مفسوخاً من تلقاء نفسه بغير حاجة إلى تنبيه أو إنذار.
- البند السادس عشر:
أقر الطرفان بأن العنوان الوارد بهذا العقد محلاً مختاراً لهما وأن كافة المكاتبات والمراسلات التي ترسل عليه تنتج كافة أثارها القانونية وفي حالة تغيير أحد الطرفين لعنوانه يتعين عليه إخطار الطرف الآخر بالعنوان الجديد بخطاب مسجل بعلم الوصول.
- البند السابع عشر:
مدة هذا العقد سنة ميلادية تبدأ من / / 2012 وتنتهي في / / 2012 ويجدد تلقائياً لمدة مماثلة بموافقة إذا لم يخطر أحد الطرفين الآخر بعدم رغبته في التجديد قبل نهاية العقد بشهرين على الأقل وذلك بموجب خطاب موصي عليه بعلم الوصول.
- البند الثامن عشر:
حرر هذا العقد من ثلاث نسخ تسلّم للطرف الثاني نسخة واحدة منها واحتفظ الطرف الأول بباقي النسخ للعمل بها عند اللزوم.

الطرف الثاني

الطرف الأول